التأثير العالمي لأزمة كورونا على الفرص المتاحة للاستدامة المستقبلية

The global impact of the Corona crisis on opportunities for future sustainability

بن الطيب علي
جامعة سطيف 1 – الجزائر
aliw1990@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/05/30 **تاريخ القبول: 2020/08/30** **تاريخ النشر: 2020/09/30**

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على أحد مواضيع الساعة التي أضحت العنوان الرئيسي والوحيد في وسائل الإعلام المختلفة في كافة دول العالم من أقصاه إلى أقصاه، والتي لم تعرف الحدود ولم تفرق بين المحلي والعالمي وبين الفقير والغني، ألا وهو موضوع أزمة كورونا والتي كانت لها عدة تداعيات على الفرص المتاحة للاستدامة المستقبلية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومن أجل ذلك قمنا بتقسيم هذه الورقة إلى أربعة أجزاء رئيسية، حيث تطرق الجزء الأول إلى التأثير العالمي لأزمة كورونا على مؤشرات تحقيق أبعاد الاستدامة، وذلك من خلال عرض هذا التأثير على كل من البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي، وتطرق الجزء الثاني إلى أهم التحديات الغير مسبوقة لأزمة كورونا من أجل تحقيق الاستدامة في العالم والتي لم تكن في الحسبان، أما الجزء الثالث فقد خصص إلى ذكر أهم الدروس المستفادة التي فتحت جائحة كورونا أعين العالم عليها من أجل تحقيق الاستدامة، وفي الجزء الأخير فتناولنا فيه أهم الفرص المتاحة للاستدامة المستقبلية بعد أزمة كورونا في العالم. لنقوم بعدها بتقديم النتائج وكذا مجموعة من الاقتراحات التي نراها تزيد من فرص تحقيق الاستدامة المستقبلية على المستوى العالمي.

- **الكلمات المفتاحية:** الاستدامة؛ الاستدامة المستقبلية، الاقتصاد العالمي، أزمة كورونا.
- **تصنيف JEL:** Q560، Q56، F020.

Abstract:

This research paper aims to shed light on one of the topical topics That has become the main and only headline in various media in all countries of the world from maximum to maximum, which did not define the boundaries and did not distinguish between local and global and between the poor and the rich, namely the corona crisis, which had several implications for the opportunities for future economic, social and environmental Sustainability.

We have divided This Research into four main parts: The first part deals with the global impact of the corona crisis on indicators of achieving Sustainability dimensions, by presenting This impact on both the economic, social and environmental dimensions, and The second part touched on the most important challenges of the corona crisis to achieve Sustainability in the world, which Were not taken into account, and The third part is dedicated to the most important lessons learned That the corona pandemic opened the eyes of the world to achieve Sustainability, and In the last part, We discussed the most important opportunities for future Sustainability after the corona crisis in the world. We then presented the results and provided a set of recommendations and suggestions That We see increase the chances of achieving future Sustainability on a global level.

- **Keywords**: Sustainability; Future sustainability, the global economy, Corona crisis.
- **Jel Classification Codes:** Q560, Q56, F020.

المؤلف المرسل: أ. بن الطيب علي ، **الإيميل:** aliw1990@gmail.com

I تمهيد:

في حين كانت الدول تركز على ميزانيات جيوشها وتقوم ببناء ترسانتها العسكرية مع تنظيم مناوراتها السنوية لمواجهة أي خطر أو هجوم محتمل، لم يكن يخطر في بال تلك الدول أنها ستتعرض وتواجه عدو خفي غير مرئي يغير جميع معادلاتها وتصبح المؤسسة الاقتصادية والمؤسسة الاجتماعية والمنظومة العالمية ككل في خطر حقيقي يهدد الوجود البشري في حد ذاته قبل أن يهدد الدول.

فبالرغم من توقع الكثيرين من ظهور وباء يهدد ويقتل عددا كبيرا من البشرية، إلا أن الحدث وقع بشكل مفاجئ ومن غير استعداد له، أما التأثيرات فحتى هذه اللحظة عنيفة؛ بل الأصعب أن تداعياتها لم تنته حتى الآن وقد تستمر أعواما، فلا أعتقد أن أي دولة حول العالم استعدت بشكل مناسب لمثل هذه الأحداث؛ بل العالم أجمع لم يستعد، المفاجأة كانت قوية، الاستنتاجات والتوقعات في ديسمبر 2019 وجانفي 2020 تختلف تماما عنها اليوم، وهذا يدل على حجم عدم الوضوح وعنصر المفاجأة؛ بل إن التوقعات تختلف من أسبوع لآخر، وإلى هذه اللحظة العالم كله لا يعلم متى تنتهي هذه الأزمة، وما مدى حجم الخسائر البشرية والاقتصادية والبيئية لها، إنها أيام عصيبة جدا على العالم، ولعلها أقوى حدث شهدناه في دول العالم سيترك آثارا واسعة وعميقة على قطاعات عديدة اقتصادية ومالية واجتماعية وصحية وبيئية ليس فقط على المدى القصير ولكن أيضا على المدى البعيد حيث من المتوقع أن تحدث آثار هذا الوباء تغييرا كبيرا في سياسات تحقيق الاستدامة المستقبلية سواء من الناحية المالية، الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية وبالتأكيد الصحية كذلك بالنسبة لجيلنا والأجيال اللاحقة. **انطلاقا من المقدمة أعلاه، فإن الإشكالية التي يسعى هذا المقال إلى الإجابة عنها تتمثل في الإجابة على السؤال التالي: ما مدى تأثير أزمة جائحة كورونا على الفرص المتاحة للاستدامة المستقبلية في دول العالم؟**

إن هذه الإشكالية العامة هي حوصلة لجملة من التساؤلات الفرعية التي تمس مختلف جوانب هذه الورقة البحثية ولعل أهم هذه التساؤلات ما يلي:

- ما التأثير العالمي لأزمة كورونا على مؤشرات تحقيق أبعاد الاستدامة؟
- ما هي الدروس التي فتحت جائحة كورونا أعين العالم عليها من أجل تحقيق الاستدامة؟
- ما هي الفرص المتاحة للاستدامة المستقبلية بعد أزمة كورونا في العالم؟

1.I- فرضيات البحث: للإجابة على التساؤلات السابقة تم وضع الفرضيات التالية:

- الفرضية الرئيسية: يوجد تأثير إيجابي وسلبي لأزمة جائحة كورونا على الفرص المتاحة للاستدامة المستقبلية في دول العالم.
- الفرضيات الفرعية: وهي:
  - أثرت أزمة جائحة كورونا على مؤشرات تحقيق أبعاد الاستدامة على مستوى دول العالم.
  - لأزمة جائحة كورونا مجموعة من الدروس فتحت أعين دول العالم عليها من أجل تحقيق الاستدامة.
  - هناك عدة فرص متاحة للاستدامة المستقبلية بعد أزمة جائحة كورونا في دول العالم.

2.I- أهمية البحث : تكمن أهمية هذا البحث في أنه يعتبر محاولة من أجل توضيح بأن أزمة كورونا المفاجئة هي أزمة إنسان، أزمة مواطن، أزمة معيشة مواطن، أزمة إنسانية على جميع الأصعدة، فلم تؤثر أمام أمن الصحة العامة العالمية فحسب، بل ألقت بظلالها على توقعات تحقيق الاستدامة في العالم وفرصها المستقبلية، وذلك من خلال تأثيرها على التوقعات الاقتصادية العالمية والتجارة الدولية وحرية التنقل، التوقعات البيئية، التوقعات الاجتماعية وحتى حياة رجل الشارع العادي.

3.I- أهداف البحث: يمكن حصرها في جملة من النقاط أهمها:

- التعرف على مفهوم مصطلح الاستدامة.
- توضيح لماذا شكلت أزمة كورونا تحديا لكافة دول العالم.
- التعرف على التأثير العالمي لأزمة كورونا على مؤشرات تحقيق أبعاد الاستدامة من الناحية الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.
- التعرف على أهم الدروس المستفادة من جائحة كورونا من أجل تحقيق الاستدامة في العالم.
- معرفة أهم الفرص المتاحة للاستدامة المستقبلية بعد أزمة كورونا في العالم.

4.I- منهج وتقسيم البحث : من أجل الإحاطة بجوانب هذه الدراسة، استخدمنا المنهج الوصفي من خلال الاعتماد على تحليل المعلومات والبيانات المستوفاة من الكتب والمجلات والمواقع الإلكترونية والجرائد، وهذا لطبيعة الموضوع النظرية في قالب يُسعى من خلاله إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية، والتي تبرز أهم الفرص المتاحة للاستدامة المستقبلية بعد أزمة كورونا في العالم، ولتحقيق هذا الغرض تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى الأجزاء الآتية:

أولا: التأثير العالمي لأزمة كورونا على مؤشرات تحقيق أبعاد الاستدامة.

ثانيا: التحديات الغير مسبوقة لأزمة كورونا من أجل تحقيق الاستدامة في العالم.

ثالثا: الدروس المستفادة التي فتحت جائحة كورونا أعين العالم عليها من أجل تحقيق الاستدامة.

رابعا: الفرص المتاحة للاستدامة المستقبلية بعد أزمة كورونا في العالم.

II- التأثير العالمي لأزمة كورونا على مؤشرات تحقيق أبعاد الاستدامة

يبدو أن الأزمة الراهنة لتفشي وباء كورونا المستجد هي مقدمة لأزمة عالمية من الركود الجيوسياسي، إذ أن تعطل الأعمال وعجلة الإنتاج حول العالم عموماً، وفي الدول الصناعية الكبرى خصوصًا بدأ بالفعل في ضرر واضح على خطط التنمية الاقتصادية والمجتمعية قصيرة المدى، وهو ما قد يتطور إلى أثر أكثر سلبية على الاستراتيجيات طويلة المدى المتعلقة بالاستدامة، ومن هذه الاستراتيجيات والخطط طويلة المدى على المستوى العالمي نجد أهداف الأمم المتحدة للاستدامة 2030 والتي تهدف إلى تحقيق التنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية في مجالات عدة كالتعليم وتحسين مستوى المعيشة والخدمات وجودة المياه وغيرها، أما على المستوى الإقليمي فنجد أجندة إفريقيا 2063، والتي كان معلقا عليها العديد من الآمال بصدد إنعاش الاقتصاد الإفريقي ككل وتحسين الأوضاع للعديد من دوله بعد قرون من التقلبات السياسية والاستعمار والتأخر التنموي (الحسيني، 2020).

وقبل الحديث عن تأثير أزمة كورونا على مؤشرات تحقيق أبعاد الاستدامة في دول العالم، سوف نعرج على مفهوم مصطلح الاستدامة الذي يحمل الكثير من المعاني والدلالات فالمعنى الشائع الاستعمال وبكل بساطة هو الشيء الذي يعمل بطريقة مستدامة، وصفة الاستدامة تعني التنمية التي تستجيب لاحتياجات الأجيال الحاضرة مع مراعاة قدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها (SweeFoon & Praveen, 2010)، وفي هذا الإطار إذن فيمكننا ذكر بعض التعريفات والتوضيحات المقدمة للاستدامة وهي كما يلي:

- تعرف لجنة برونتلاند الاستدامة على أنها: إمكانية إحداث التغيير والتنمية المطلوبة التي تفي باحتياجات المجتمع الحالي من خلال منظومة بيئية، اقتصادية واجتماعية تضمن الحفاظ على مقومات المجتمع للأجيال الحالية وكذلك المستقبلية (Ballet, Dubois, & M, 2004).

- تعرف الاستدامة على أنها: تزويد الأجيال القادمة بحجم من الفرص بقدر يماثل أو أكثر مما تم تزويد الأجيال الحالية به (الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة بالتعاون مع مكتبة الإسكندرية، 2008)، وأن لها أهمية تشير إلى ممارسة الأعمال التي تلبي الحاجات البشرية بدون الضرر بالأجيال المستقبلية في تلبية حاجاتهم (درمان سليمان و آخرون، 2017).

- كما عرفت الاستدامة أيضا على أنها: كيفية تحقيق النمو الذي يأخذ بعين الاعتبار ويراعي الجوانب الإنسانية بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية ولن يتم ذلك دون القضاء على كل أشكال الاختلالات والفوارق سواء كانت داخل نفس المجتمع أي بين مختلف الفئات التي تشكله وكذلك بين دول الشمال والجنوب أو بين مختلف الأجيال (BRODHAG, 2004) .

- وكآخر تعريف نقدمه للاستدامة، يرى صاحبه أن الاستدامة عبارة عن نسيج يجب أن يلف جميع أوجه الحياة، ويرتب علينا تحديات لتطبيق المصفوفات الجديدة والحلول المناسبة في قراراتنا اليومية، وتترجم الاستدامة إلى خيارات وكل خيار له (تكلفة حقيقية) وهي عبارة عن مجموع التكاليف البيئية والاجتماعية والاقتصادية مقابل المنافع العائدة من كل خيار (Ballet J, ,2003 Dubois J.L et Mathieu F.R).

مما سبق يمكننا إعطاء تعريف شامل للاستدامة على أنها تلك التي تضمن في نفس الوقت النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة، أي ليست فقط ما يجب تركه كإرث للأجيال المقبلة كموارد طبيعية ولكن ترك المجال لهم مفتوحا حول كيفية التصرف فيها من أجل تلبية احتياجاتهم، وعليه فإن الاستدامة تمثل ثقافة وسلوكا إنسانيا وهي في جل قضاياها مرتبطة بالتعليم وبصناعة الوعي المجتمعي الذي يجب أن يتبناها كأسلوب حياة.

وعليه فبعد تقديمنا للتعاريف المقدمة لمصطلح الاستدامة، فسوف نبين الآن كيف أثرت أزمة كورونا على مؤشرات تحقيق أبعاد الاستدامة في دول العالم وهي موضحة كما يلي:

II .1- أثر أزمة كورونا على البعد الاقتصادي لأهداف الاستدامة في العالم

إن هناك العديد من التحديات للنظام الاقتصادي العالمي في تخطي أزمة كورونا وتحقيق أهداف الاستدامة الاقتصادية، حيث كان من المستبعد قبل الأزمة تنفيذ الهدف الأول الطموح من أهداف الاستدامة بالقضاء على الفقر المدقع حول العالم، خاصة مع تتبع المؤشرات القياسية عبر السنوات الأخيرة لهذا الهدف، ولكن بعد أحداث الأزمة فقد أصبح الوضع أكثر صعوبة، إذ أن بعض المحللين الاقتصاديين يتوقعون أزمات اقتصادية تؤدي لكساد عالمي وليس فقط ركود اقتصادي، قد يكون هو الأكبر منذ أزمة الكساد الكبير عام 1929، وقد تؤدي تلك التغيرات الاقتصادية لتغير الخارطة التجارية للعالم، وستؤثر قطعا على القدرات الاقتصادية للدول الصناعية الكبرى، كما ستؤدي لبعض المشاكل الداخلية والأمنية بعدة دول خاصة تلك ذات أعداد السكان

الضخمة مقارنة بالموارد المتاحة. وهكذا أصبح من المتوقع حدوث تغيرات واضحة في خطط وأولويات الانفاق عن ما هو مطروح بالفعل في خطط الاستدامة على المستويات العالمية والإقليمية، حيث أن الميزانيات التي طرحت خلال الشهور الأخيرة من كافة دول العالم تعدت مليارات الدولارات، وهي ميزانيات كانت ستنفق في مجالات أخرى قبل حدوث الازمة، كما تم استنزاف مليارات أخرى من الاحتياطي النقدي للدول (الحسيني، 2020). وعموما يمكننا تلخيص أهم آثار أزمة كورونا على البعد الاقتصادي لأهداف الاستدامة في النقاط التالية (الريدي، العالم بعد كورونا، 2020):

- **توقف أو تقليل الخطط التنموية:** كثير من الدول لديها خطط تنموية تعمل عليها، هذه الخطط تتطلب توفير تمويل لها، بعد كورونا لا يتوقع أن تسير هذه الخطط بالمسار نفسه الذي خططت له إما زمنيا أو كتكاليف، فأغلب القطاعات تأثرت من هذا الحدث، وتختلف حدة وشدة الأثر من قطاع لآخر، الأغلب سلبي والقليل إيجابي، هناك قطاعات تعطلت تماما مثل السياحة والضيافة ومراكز التسوق، وهناك قطاعات تعاني مثل التشييد والبناء والتجزئة والمصارف والمقاولات وغيرها كثير، وهناك قطاعات مستفيدة مثل قطاع التجزئة للأغذية وأخيرا قطاعات لم تتأثر بما يحدث مثل قطاع الاتصالات.

- **ارتفاع الديون السيادية:** بسبب كورونا والإجراءات الصحية والاقتصادية لمساعدة الاقتصاد ستقترض كل دول العالم - دون استثناء - لتغطية هذه المصروفات؛ ما سيؤدي في نهاية الأمر إلى ارتفاع الديون السيادية، ولعل ما حدث في الولايات المتحدة أكبر مثال لذلك. وحسب معهد التمويل الدولي، فإن إجمالي ما أصدر من الديون الحكومية وصل إلى مستوى قياسي عند 2.1 تريليون دولار فقط الشهر الماضي، طبعا لا ننسى أنه ستتزايد حالات التخلف عن السداد لدى عديد من الدول.

- **زيادة الفقر:** حيث أدت الإجراءات الاحترازية المتخذة لمواجهة الوباء إلى تعليق الأنشطة الاقتصادية، خفض الدخل، تقليل وقت العمل، زيادة البطالة لبعض المهن، وفقدت شرائح المجتمع والأسر الضعيفة دخلها وهبطت إلى ما دون خط الفقر، فوفقا لتقديرات منظمة العمل الدولية (OIT)، يمكن أن يفقد العالم ما بين 5 إلى 25 مليون وظيفة وأن يشهد خسائر في دخل العمل في حدود 860 مليار دولار إلى 3،4 تريليون دولار للشركات الصغيرة والمتوسطة والعاملين لحسابهم الخاص والعاملين بأجر يومي هم الأكثر تضررا.وستتسبب الخسائر الكبيرة في الوظائف بين العمال المهاجرين في التأثير على الاقتصادات التي تعتمد بشدة على التحويلات المالية، مثل السلفادور وهايتي وهندوراس ونيبال وتونغا وطاجيكستان وقيرغيزستان، ومن المتوقع أن تكون التأثيرات كبيرة في الاقتصادات ذات القطاع غير الرسمي الكبير، حيث غالبا ما تكون أنظمة الحماية المجتمعية غير موجودة أو تكون محدودة، أو في القطاع الرسمي الذي قد يتعرض لتقلبات السوق.

- **ارتفاع البطالة:** مع تعثر عديد من الشركات - رغم المساعدات - سترتفع أعداد البطالة التي يجب أن تراقب بشكل حذر وجيد لحساسيتها وعدم بلوغها مستويات؛ قد تؤدي إلى مشكلات أكبر من الفيروس.

- **زيادة حالات الإفلاس:** من المتوقع أن تزيد حالات الإفلاس لدى الشركات، فلا يمكن تجنب كل الشر مهما حاولت الدول لكن تظل هناك أولويات أهم من أخرى، وهنا الصحة، على بعض شركات القطاع الخاص.

- **تحقيق خسائر:** في ظل عدم التمكن من البيع، سواء من ناحية عدم القدرة على الإنتاج من خلال توقف العمل في المصانع مثلا أو عدم القدرة على البيع بسبب إغلاق قنوات البيع والتوزيع، فستؤدي هذه الظواهر إلى انخفاض ضخم في المبيعات، وبالتالي عدم تغطية التكاليف الثابتة للمؤسسات، وفي النهاية تحقيق خسائر بشكل حتمي، وهذا كله سوف يؤثر على حق الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية.

- **انخفاض كبير في التدفقات النقدية التشغيلية:** من المعروف أن أهم مكون في التدفقات النقدية هو التدفقات النقدية المتحصلة من النشاط التشغيلي، فعند عدم الاستطاعة للبيع "كما تم شرحه في نقطة تحقيق الخسائر"، سيوجد خلل في النقدية والسيولة؛ ما يؤدى إلى وضع المؤسسات أمام خيارات صعبة، وهي استهلاك سيولتها "إذا كانت لديها أرصدة نقدية" أو الاقتراض من المصارف أو تسييل أصول أو إعلان الإفلاس "كآخر حل" (الريدي، فيروس كورونا بجعتنا السوداء، 2020).

II .2- أثر أزمة كورونا على البعد الاجتماعي لأهداف الاستدامة في العالم

أما في يخص البعد الاجتماعي لأهداف الاستدامة، فهناك بعض المؤشرات السلبية وأخرى إيجابية، إذ يبدو أن هناك قصور عالمي في منظومات التعليم والصحة وإدارة الأزمات، صنعت مزيج من المشاكل المتعلقة بانخفاض الوعي للمواطنين وكذلك عدم الجاهزية للتعامل السريع مع الوباء واحتوائه، وهو ما أدى إلى سرعة انتشار أكبر للمرض حول العالم. وهو ما يعكس أيضا فشل نسبي للمؤشرات القياسية المتبعة لأهداف الاستدامة المتعلقة بالصحة والوعي والخدمات، في تحديد مستوياتها الحقيقية، ومن هذا المنطلق، سيكون من المحتم وضع مؤشرات جديدة لقياس تلك العناصر أو تعديل تلك الموجودة منها على أقل تقدير، وذلك سواء في أهداف الأمم المتحدة الـ17، أو أجندة إفريقيا 2063 (الحسيني، 2020).

أما على الجانب الإيجابي، فإن العملية التعليمية بجميع مراحلها لم تتوقف في معظم الدول المتطورة تقنيا، وذلك بعد وضع خطة بديلة للتحول الرقمي في التعليم، وإن كانت العملية بها بعض العيوب، إلا أنها في بعض الدول أثبتت فعاليتها في زمن

قياسي، كما أنه من المرجح زيادة الاستثمارات عالميًا في مجالات التكنولوجيا الرقمية وزيادة المجالات المفتوحة للعمل والدراسة عن بعد والرقمنة بوجه عام، وستشمل تلك الاستثمارات مجالات البرمجة والتعليم والبنية التحتية الرقمية، كما يمكن تعظيم الفائدة من عملية التحول الرقمي في التعليم في تطوير هذه العملية بعد مرور الأزمة والاعتماد عليها بصورة أكبر، بهدف تقليل معدلات الازدحام وتحسين الخدمات التعليمية وتوفير النفقات وجذب الدارسين من الخارج دون الحاجة للسفر، وهو النهج المتبع من جامعات عالمية منذ سنوات، إلا أنه ليس منتشرا في إفريقيا ودول منطقة الشرق الأوسط بنفس المعدلات. وعموما يمكننا تلخيص أهم آثار أزمة كورونا على البعد الاجتماعي لأهداف الاستدامة في النقاط التالية (البطحي، 2020):

- **التأثير على هدف (القضاء على الجوع):** تسبب الفيروس في تعطيل إنتاج الغذاء وتوزيعه، فبشكل مأساوي، تخاطر أزمة COVID-19 بتقهقر عقود من التقدم في مكافحة الفقر، وتفاقم مستويات عالية من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، علاوة على التقلبات المجتمعية في بعض البلدان لاسيما في أنشطة السوق وتخزين الأطعمة والأغذية، وقد بدأت في التأثير على أسعار المواد الغذائية مع بروز آثار ضارة على تغذية الفئات الأقل دخلا والمهمشين. وبحسب تقرير الأمم المتحدة، ما لم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة على الفور فإن الاضطرابات التي يفرضها الوباء والإجراءات المتخذة لقمع الفيروس ستؤدي إلى تفاقم الوضع بشكل كبير، وهذا مهم بشكل خاص في البلدان الأقل نموا الكبيرة، حيث من المرجح أن تتفاقم درجة تعقيد الأزمة بسبب الحجم الكبير للسكان الضعفاء وتضخم القطاع غير الرسمي.

- **التأثير على هدف (الصحة الجيدة والرفاه):** كان للوباء تأثير مدمر على هذا الهدف، فالحقيقة الثابتة هي أنه كان يمكن للعالم أن يكون أفضل استعدادا لهذه الأزمة إذا كان ملتزما بأهداف التنمية المستدامة التي دعت إلى الوصول إلى التغطية الصحية الشاملة والرعاية الصحية الجيدة واقتصادات أكثر شمولا واستدامة. ولكن بدلا من ذلك لم تستثمر معظم البلدان في النظم الصحية؛ المرافق غير كافية لمستويات الطلب غير المسبوقة وتعتمد بشكل كبير على الواردات، تتميز معظم البلدان بأنظمة صحية ضعيفة ومجزأة لا تضمن الوصول الشامل والقدرة اللازمة لمواجهة الأزمة الصحية لفيروسCOVID-19، ففي المتوسط تنفق البلدان النامية حوالي 2 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي على الصحة مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 4.7 في المائة.

- **التأثير على هدف (التعليم الجيد):** كان تأثر هذا الهدف بالوباء من حيث أغلاق المدارس في جميع أنحاء العالم، وبالتالي أصبح معظم الطلاب يعتمدون على التعليم عن بعد الذي لا يستطيع البعض الوصول إليه، حوالي 166 دولة فقط لديها انترنت، وبحسب تقرير الأمم المتحدة نفذت عمليات إغلاق للمدارس والجامعات في جميع أنحاء العالم، فيوجد حاليا أكثر من 1.52 مليار طفل وشاب خارج المدرسة أو الجامعة، يمثلون 87 في المائة من سكان العالم الملتحقين بالمدارس والجامعات، بالإضافة إلى ذلك لم يعد نحو 60.2 مليون معلم إلى الفصول الدراسية. كما أن للإغلاق المدرسي مجموعة واسعة من الآثار السلبية على الأطفال والشباب، بما في ذلك انقطاع التعلم وتجاهل التفاعل البشري وهو أمر ضروري للتنمية الاجتماعية والسلوكية. علاوة على ذلك فسيفقد العديد من الأطفال الوجبات المقدمة في المدرسة ويقدر برنامج الغذاء العالمي أن أكثر من 320 مليون من تلاميذ المدارس الابتدائية في 120 دولة سيتأثرون بشدة جراء هذا الإغلاق. كما يسبب انقطاع المدرسة أيضًا في حدوث تشوها في الرعاية الصحية والبدنية للأطفال، مما يضع ضغوطًا على التوازن بين العمل والحياة، خاصة بالنسبة للنساء، والآباء عندما يُطلب منهم تسهيل تعلم الأطفال في المنزل. وأصبحت التقنيات الرقمية والثورة التكنولوجية عامل تمكين إيجابي في هذه الأزمة، مما يسهل استمرارية العمل وربط الناس أكثر من أي وقت مضى ومساعدتهم على الحفاظ على الصحة العقلية الجيدة ومع ذلك، فإن عدم المساواة في الوصول إلى الاتصال ذات النطاق العريض وعدم إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يعوق المشاركة الفعالة عن بعد والوصول إلى ترتيبات التعليم عن بعد والمعلومات الصحية والطبية عن بعد من قبل الجميع. ووفقا للاتحاد الدولي للاتصالات، لا يزال 3.6 مليار شخص بلا اتصال بالإنترنت، وغالبيتهم يعيشون في الدول الاقل تطورا. من المهم أن يدعم المجتمع الدولي الحكومات ليس فقط في توفير حلول التعلم عن بعد التي تستخدم مناهج الوسائط المتعددة لضمان استمرارية التعلم، ولكن أيضا في دعم المعلمين وأولياء الأمور ومقدمي الرعاية في التكيف مع طرق التعليم المنزلي. ويرتبط هذا إلى حد كبير بهدف الحد من عدم المساواة، وبالتالي يجب أن يكون الإدماج والإنصاف هما المبادئ التوجيهية لتجنب المزيد من تعميق أوجه عدم المساواة في الحصول على التعليم، مع اتخاذ تدابير خاصة لتلبية الاحتياجات الصحية والبدنية والتعليمية بشكل مشترك الأطفال والشباب الأكثر ضعفا وتهميشا، فضلا عن سياسات معالجة تحديات الاتصال والمحتوى.

- **التأثير على هدف (المساواة بين الجنسين):** إن الأزمة الحالية تهدد بدفع المكاسب المحدودة التي تحققت في مجال المساواة بين الجنسين وتفاقم تأنيث الفقر والتعرض للعنف ومشاركة المرأة على قدم المساواة في القوة العاملة، فيجب تشجيع توسيع ورسملة الصناديق مثل صندوق الأمم المتحدة للمرأة والسلام والعمل الإنساني أو صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لإنهاء العنف ضد المرأة كوسيلة لزيادة الدعم.

- **التأثير على هدف (الحد من عدم المساواة):** ألقت الجائحة بظلالها أيضًا على هذا الهدف الذي يرتبط بالتفاوتات في فرص التعليم عن بعد وعدم المساواة بين الجنسين وتعطيل الأنشطة الاقتصادية.

- **التأثير على هدف (المدن والمجتمعات المستدامة):** في هذا السياق يواجه السكان الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة خطرا أكبر للتعرض لـ COVID-19 بسبب الكثافة السكانية العالية وسوء ظروف الصرف الصحي.

- **التأثير على هدف (السلام والعدالة والمؤسسات القوية):** إن الأشخاص في مناطق النزاع هم الأكثر عرضة لخطر المعاناة من خسائر مدمرة جراء فيروس كورونا، حيث تمنع الصراعات اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الوباء. لذلك، دعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس إلى وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد العالمي لمساعدة الناس في المناطق التي مزقتها الحرب على تلقي المساعدة المنقذة للحياة لمكافحة الوباء.

- **التأثير على هدف (الشراكات من أجل الأهداف):** إن الوباء تسبب في ردة فعل شديدة ضد العولمة؛ فسلطت الضوء على أهمية التعاون الدولي في مجال الصحة العامة.

II .3- أثر أزمة كورونا على البعد البيئي لأهداف الاستدامة في العالم

على الرغم من حالة الهلع العالمية المنطقية التي أصابت العالم أجمع بسبب جائحة كورونا التي اجتاحت في طريقها أكثر من مليوني مصاب، وأودت بحياة الآلاف، وأصابت الاقتصاد العالمي بحالة من الشلل والركود الكبير .. الخ، الا أننا لو نظرنا الى نصف الكوب الممتلئ لوجدنا أن هناك بعض الآثار البيئية الايجابية التي تسبب فيها هذا الفيروس اللعين، فسياسة الإغلاق التام أو (الحجر الصحي الكلي) التي تتبعها معظم بلدان العالم، للحد من انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19)، وكذلك انخفاض النشاط الصناعي الذى أسفر عن الحد من تلوث الهواء، وبالتالي إنقاذ آلاف الأرواح التي كانت تموت سنويا بفعل تلوث الهواء، وقد نشرت وكالة (ناسا) الأمريكية مقاطع فيديو تبين مدى انخفاض التلوث البيئي بالعديد من المدن الاقتصادية العالمية، كما نقل موقع (نوتر بلانات انفو) الفرنسي المتخصص بالبيئية، صورا لانخفاض قيمة التلوث التي كانت تغزو معظم المدن الفرنسية، وربط الموقع هذا الانخفاض بالحجر الصحي وأكدت صور الأقمار الصناعية أن قيمة التلوث انخفضت مستوياتها بالعديد من الدول الأوربية وعلى رأسها إيطاليا وفرنسا و المملكة المتحدة، كما أن مدينة ميلانو هي الأخرى عرفت انخفاضا ملحوظا في مستويات ثاني أوكسيد النيتروجين وبشكل تدريجي بعد دخول المدينة في حجر صحي شل حركة كل القطاعات الاقتصادية.

الولايات المتحدة الأمريكية هي الأخرى كانت ضمن الدول التي عرفت انخفاضا في مستوى التلوث، بنيويورك تراجعت مستويات التلوث فيها بنحو 50 في المائة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، كما عرفت انخفاضا مفاجئا في انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري تزامنا مع إغلاق المصانع وشبكات النقل والشركات.. الخ، وإذا عرفنا أن أمريكا مسئولة عن ربع الانبعاثات العالمية الضارة المتسببة في مشكلة التغيرات المناخية، فسنعرف بالتبعية الى أي مدى استفاد العالم من خفض الانبعاثات في امريكا أكبر ملوث في العالم، والتي سبق وانسحبت من اتفاقية باريس للتغيرات المناخية رفضا منها لتخفيض انبعاثاتها الضارة. واذا كان هذا هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، فان الوضع في الصين لا يختلف كثيرا، وهى المسئولة عن % 13 من الانبعاثات الضارة في العالم المتسببة في مشكلة التغيرات المناخية، حيث انحسرت هذه الانبعاثات الضارة في الصين بنسبة 25 في المائة في مطلع العام الحالي 2020، منذ أن لزم الناس منازلهم وأغلقت المصانع، وتراجع استهلاك الفحم بنسبة 40 في المائة في ست من أكبر محطات الطاقة في الصين منذ الربع الأخير من عام 2019، إذ تحسنت جودة الهواء في 337 مدينة حول العالم بنسبة 11.4 في المائة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي (الشبكة العربية للبيئة والتنمية رائد، 2020).

ومن ناحية أخرى، وبالقطع يحذر العلماء بعد أزمة كورونا من عودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل ظهور فيروس كورونا، فإن الوضع البيئي قد يزداد سوءا، مؤديا إلى تغيرات مناخية أكثر تطورا، حيث من المتوقع أن تمارس الدول الصناعية الكبرى، وأولها جمهورية الصين الشعبية، سياسات اقتصادية تصنيعية تعرف بالسياسات الانتقامية، وتهدف تلك السياسات إلى تعويض الخسائر الاقتصادية في فترات التوقف أو تقليل العمالة وساعات العمل خلال فترة الحجر الصحي، ولن تلتفت تلك السياسات قطعا إلى الاعتبارات البيئية والاتفاقيات المختلفة، وهو ما سينتج عنه أضرارا بيئية أعلى من المعتاد، مع تفضيل المصلحة الاقتصادية ورضا المواطن على الحفاظ على المنظومة البيئية النظيفة. وعموما يمكننا تلخيص أهم آثار أزمة كورونا على البعد البيئي لأهداف الاستدامة في النقاط التالية (الموقع الإلكتروني لقناة DW، 2020):

- **تحسن جودة الهواء والحفاظ على الغابات:** في ظل توقف معظم العمليات الصناعية في العالم، بدأت جودة الهواء في التحسن بشكل ملحوظ، فقد أظهرت صور الأقمار الصناعية تراجع نسب تركز غاز ثاني أكسيد النيتروجين في العالم، وهو غاز سام ينبعث بصورة رئيسية من عوادم السيارات والمصانع، وأحد أكبر مسببات تلوث الهواء في العديد من المدن، بالإضافة أيضا إلى المحافظة على الغابات وخير ذليل على ذلك هو عودة الكوالا بأستراليا إلى الطبيعة بعد حرائق الغابات.

- **تعافي الشعب المرجانية:** ساهم تقليل النشاط التجاري والسياحي بسبب أزمة كورونا في تعافي الشعب المرجانية، فمثلا نجد هاوي تعود إلى طبيعتها الخلابة بعد عقود من الحماية الفيدرالية.

- **تراجع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون:** تسببت أزمة كورونا أيضا في انخفاض نسبة ثاني أكسيد الكربون في الهواء حول العالم، فبفضل توقف النشاط الاقتصادي بشكل كبير في معظم الدول قلت نسبة انبعاث هذا الغاز كما حدث من قبل خلال الأزمة المالية العالمية في 2008. وفي الصين وحدها قل تركز هذا الغاز في الهواء بنسبة 25 بالمئة بحسب ما نقل موقع"Carbon Brief"، إلا أن هذا الانخفاض من المتوقع أن يكون لفترة مؤقتة حتى عودة النشاط الاقتصادي لطبيعته مرة أخرى، فمثلا في دراسة لخبير الموارد البيئية "مارشال بورك" حول انخفاض التلوث بالصين، حيث قدر بورك عدد الأرواح التي نجت نتيجة لشهرين من الحد من التلوث، بـ4000 طفل دون سن الخامسة و 73 ألف بالغ فوق سن ال 70 في الصين بمفردها، وبالطبع فإن هذا العدد أكبر بكثير من عدد الوفيات العالمي الحالي من الفيروس نفسه، وبهذا خلص بورك إلى أن هذا الانخفاض في معدل تلوث الهواء سينقذ حياة أشخاص بمقدار يعادل 20 ضعفا من عدد الوفيات الناتج عن كورونا. ولم يختلف الحال في إيطاليا، إذ كشفت بيانات مستقاة من صور أقمار اصطناعية مماثلة عن أن انبعاثات ثاني أكسيد النيتروجين تراجعت أيضا في شمالي البلاد، بل وبدت الممرات المائية في مدينة البندقية أكثر نقاء، بفعل التراجع الحاد في حركة القوارب السياحية، وفي الهند، أدى حظر التجول الذي فرِض في مختلف أنحاء البلاد في الثاني والعشرين من مارس 2020، إلى أن يصل مستوى التلوث بسبب ثاني أكسيد النيتروجين إلى أدنى مستوياته خلال فصل الربيع على الإطلاق، وفقا لمركز "أبحاث الطاقة والهواء النقي"، أما في أمريكا الشمالية، وهي إحدى أكثر البقاع التي تشكل مصدرا للتلوث في العالم، فستشهد تطورات مماثلة على الأرجح، بالتزامن مع بدء حالة انكماش اقتصادي واسعة النطاق في مختلف أنحائها (بيرغ، 2020).

- **طبقة الأوزون:** أفادت دراسة حديثة بأن طبقة الأوزون مستمرة في التعافي ولديها قدرة على التعافي بشكل كامل، وبحسب ورقة علمية، نشرت في مجلة Nature العلمية، ظهرت علامة على نجاح نادر في عكس الضرر البيئي وتبين أن العمل العالمي المنسق يمكن أن يُحدث فارقا، وأن انخفاض انبعاثات الكربون العالمية وصلت الى أقل مستوى لها منذ 30 عاما (فتحي، 2020).

- **الاحتباس الحراري:** كما يعد تخفيض عدد السيارات على الطرق في بعض البلدان هو أحد أوضح الآثار لسياسات العمل من المنزل وسياسات العزلة الاجتماعية، ومن المحتمل أيضا أن يكون لوباء COVID-19 تأثير كبير على العوامل البيئية الأخرى، بما في ذلك تقليل انبعاث غازات الاحتباس الحراري مع اتجاه الاقتصاد العالمي إلى الركود (شحاتة، 2020).

- **عالم جديد للحيوانات في المدن الخاوية:** بينما انعزل البشر في بيوتهم لمحاولة السيطرة على انتشار كورونا، أصبح المجال مفتوحاً أمام بعض الحيوانات لاكتشاف العالم في غيابهم. فقلة الحركة المرورية في الشوارع أنقذت الحيوانات الصغيرة التي بدأت تستيقظ من سباتها الشتوي مثل القنافذ، من الدهس تحت عجلات السيارات. وليس من المستبعد أن البط يتساءل حالياً عن سبب غياب البشر، فنقص فتات الخبز في الحدائق أدى إلى اضطرارها وطيور أخرى للبحث عن الطعام بنفسها.

- **رفع الوعي بشأن تجارة الحيوانات البرية:** يتمنى نشطاء حماية البيئة أن يكون فيروس كورونا سببا في تقليل تجارة الحيوانات البرية في جميع أنحاء العالم، بعد أن باتت هذه التجارة تهدد العديد من الفصائل بالانقراض. ويرجح علماء أن فيروس كورونا المستجد نشأ في الأصل في أحد أسواق تجارة الحيوانات البرية في ووهان الصينية، التي تعد محورا للتجارة المشروعة وغير المشروعة لهذه الحيوانات على حد سواء. ومن الظواهر البيئية الايجابية في هذا الشأن لأزمة كورونا فنجد على سبيل المثال قيام الصين بمنع استهلاك الحيوانات البرية، حيث قررت لجنة في مجلس الشعب الصيني، بوقف التجارة واستهلاك الحيوانات البرية بشكل دائم، وهي صناعة تقدر ب 74 مليار دولار، كما قدمت السلطات المحلية في مدينة شنجن، الواقعة جنوبي الصين، وثيقة ضوابط ولوائح مقترحة تهدف إلى الحد من انتشار فيروس كورونا الجديد، وتشمل تجريم تناول الكلاب والقطط.

- **تحسين جودة المياه:** نظافة المياه بعد أيام من إعلان إيطاليا إجراءات الإغلاق التام، انتشرت صور القنوات المائية من مدينة البندقية، حيث ظهرت المياه نقية دون شوائب للمرة الأولى بطريقة غير مسبوقة في الذاكرة الحديثة، ويرجع السبب في ذلك إلى قلة حركة المراكب السياحية بعد أن توقف تحريكها للرواسب في مياه المدينة، كما أن قلة سفن النقل في البحار أعطى مجالاً للكائنات البحرية مثل الحيتان للعوم بهدوء وبدون إزعاج، كما قد يؤدي أيضا الانخفاض الهائل في أعداد السياح والعاملين المتنقلين في المدن أيضا إلى تحسين جودة المياه بسبب انخفاض تصريف مياه الصرف الصحي في القنوات.

- **نظافة المياه والصرف الصحي:** إن انقطاع إمدادات المياه وعدم كفاية الوصول إلى المياه النظيفة يعوق الوصول إلى مرافق غسل اليدين النظيفة، وهو أحد أهم تدابير الوقاية من (COVID-19)، فبحسب تقرير الأمم المتحدة حوالي 2.2 مليار من سكان العالم يفتقرون إلى المياه و4.2 مليار إلى الصرف الصحي الأساسي، مما يحرم الناس من أبسط إجراءات الوقاية وأكثرها فعالية ضد الفيروس؛ غسل اليدين بشكل متكرر. فبالرغم من هذا إلا أنه هناك بعض الإيجابيات لأزمة كورونا على تحسين جودة المياه في بعض الدول، ومن بين هذه الدول نجد إيطاليا، فبعد إعلانها إجراءات الإغلاق التام، انتشرت صور القنوات المائية من مدينة البندقية، حيث ظهرت المياه نقية دون شوائب للمرة الأولى بطريقة غير مسبوقة في الذاكرة الحديثة، ويرجع السبب في ذلك إلى قلة حركة المراكب السياحية بعد أن توقف تحريكها للرواسب في مياه المدينة، كما أن قلة سفن النقل في البحار أعطى مجالاً للكائنات البحرية

مثل الحيتان للعوم بهدوء وبدون إزعاج، كما قد يؤدي أيضا الانخفاض الهائل في أعداد السياح والعاملين المتنقلين في المدن أيضا إلى تحسين جودة المياه بسبب انخفاض تصريف مياه الصرف الصحي في القنوات.

- **تجاهل أزمة المناخ:** كانت قضية التغير المناخي مطروحة بقوة على الساحة قبل ظهور فيروس كورونا، إلا أنها اختفت منذ بدء الجائحة وشهدت شهد انتكاسة بسبب التركيز على التغلب على الأزمة الحالية. لا يعني ذلك أنها صارت أقل أهمية، إذ يحذر الخبراء من تأخير القرارات المهمة المتعلقة بالبيئة، رغم تأجيل مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي للعام المقبل. وبالرغم من انخفاض الانبعاثات الحرارية منذ بداية أزمة كورونا، إلا أنه من المستبعد أن يكون لهذا التحسن الأثر القوي على المدى البعيد، فمن المرجح أن يكون التأثير على البيئة إيجابيا على المدى القصير فقط، حيث أدى الانخفاض الكبير في النشاط الاقتصادي الناجم عن الأزمة إلى خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والتلوث في العديد من المجالات، ومن المتوقع أن تكون هذه التحسينات قصيرة الأجل، ما لم تنفذ البلدان التزامها بالاستدامة بمجرد انتهاء الأزمة وإعادة تشغيل الاقتصاد العالمي.

- **زيادة المخلفات البلاستيكية:** لم تكن جميع التغييرات البيئية في الفترة الأخيرة إيجابية، فأحد الآثار السلبية للجائحة زيادة المخلفات البلاستيكية بشكل كبير، بداية من القفازات الطبية ومرورا بالعبوات، فيرجع السبب في ذلك إلى اتجاه الناس للوجبات الغذائية المغلفة والمعبأة في الوقت الحالي، حتى المقاهي التي كانت تشجع إحضار الزبائن لأكوابهم توفيرا للأكواب البلاستيكية المضرة بالبيئة أوقفت هذه الخدمة خوفا من انتشار العدوى.

- **المخلفات الطبية:** إن المنظومة الادارية للمجال الطبي حول العالم تواجه تحديا في وضع أسس واضحة لسياسات التعامل مع المخلفات الطبية المتعلقة بالأزمة، بما يضمن فصل ونقل ومعالجة تلك المخلفات بصورة أمنة وصحية، وكذا الحال في التعامل مع جثث الضحايا من هذا المرض وكيفية دفنها.

III- التحديات الغير مسبوقة لأزمة كورونا من أجل تحقيق الاستدامة في العالم

لا شك أن أزمة كورونا، التي أضحت العنوان الرئيسي والوحيد في وسائل الإعلام المختلفة في كافة دول العالم من أقصاه إلى أقصاه، تعد تحديا غير مسبوق من أجل الاستمرار بتحقيق مسار الاستدامة، الأمر الذي حدا بدول العالم لإعلان حالة الاستنفار القصوى لمواجهة هذا التحدي، إذ لم يرتبط بقطاع ما، بل بمسار الحياة اليومية الاعتيادية، فعلى إثره توقفت حركة العالم نحو الاستمرار بتحقيق الاستدامة وأُصيبت كافة القطاعات الحيوية بحالة من الشلل التام، وثمة خمسة عوامل يمكن أن تفسر لماذا كان تحديا غير مسبوق من أجل تحقيق الاستدامة في العالم وهي كما يلي (كشك، 2020):

العامل الأول: أنه مقارنة بالأزمات التي شهدها العالم من قبل، والتي بلغت أقصاها خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، فإن دول العالم كانت تعرف من هي الأطراف المتحاربة ومدى ومسار هاتين الحربين، بينما في حالة هذا الوباء فإن العالم بأسره يحارب عدوا مجهولا يضرب بلا هوادة كافة مناحي الحياة، وأجبر أكثر من نصف سكان المعمورة على ملازمة منازلهم.

العامل الثاني: أن دول العالم قد اعتادت على التعامل مع أزمات أمنية وسياسية واقتصادية وبيئية واجتماعية، ولم يكن في حسبانها وقوع أزمةٍ صحية تتجاوز متطلبات مواجهتها إمكانات الدول كافة بما فيها الدول المتقدمة، وبالتالي كان عنصر المفاجأة – الذي يميّز الأزمات والكوارث – حاضرا وبقوة.

العامل الثالث: اختلاف درجة اهتمام الدول بالقطاع الصحي عموما، صحيح أنه يتم إدراج موازنة لهذا القطاع ضمن الموازنات السنوية للدول، إلا أنه لم يكن في الحسبان أن تكون هناك حالة طوارئ يصبح فيها هذا القطاع هو المتصدر للمشهد ويتحمّل كل الأعباء.

العامل الرابع: اختلاف دول العالم فيما بينها بشأن الاهتمام بمسألة إدارة الأزمات عموما، وفكرة الاجراءات الاحترازية، أو بالأحرى، عدم وجود سيناريوهات تم تصميمها مسبقا للتعامل مع أزمات دولية من هذا النوع.

العامل الخامس: ضعف الآليات الدولية للعمل الجماعي، صحيح أن هناك منظمات متخصصة، منها منظمة الصحة العالمية، ولكن ليست لها سلطة فوقية يمكن من خلالها إلزام الدول على انتهاج هذا المسار أو ذاك، خاصة تحرّي الشفافية في تقديم المعلومات حول هذا الوباء.

IV- الدروس التي فتحت جائحة كورونا أعين العالم عليها من أجل تحقيق الاستدامة

من المؤكد أن الحل لمواجهة التغير المناخي ليس الإغلاق الكامل والتباعد الاجتماعي والبقاء في المنازل -الذي تتطلبه مكافحة الجائحة- لكن الدرس الواضح حتى الآن هو أن كارثة التغير المناخي لا تقل خطورة على حياة البشر من الجائحة نفسها. ومع حلول

الذكرى الخمسين لليوم العالمي للأرض (22 أفريل 2020)، من المهم استخلاص الدروس التي فتحت جائحة كورونا أعين العالم عليها، وهذه أهمها (الريدي، العالم بعد كورونا، 2020):

- **البعد والتخفيف من العولمة في الأعمال:** ما قبل كورونا وربما قبل بدء الحرب التجارية من قبل ترمب؛ ضد الصين وانتشار تطبيق إجراءات الحمائية لدى كثير من الدول المتقدمة، كان العالم يعتمد على فتح الأسواق والشركات متعددة الجنسيات وانتشار سلاسل الإمداد حول العالم وزيادة اعتمادية العالم للعولمة بشكل عام، لكن بعد انتشار كورونا وحدوث خلل في سلاسل الإمداد التي بدأت مع قرار الصين "ثاني أكبر اقتصاد بالعالم"، بإغلاق أغلب مصانعها التي تعتمد عليها أغلب شركات العالم في الإمداد حتى إن بلدا يعد صناعيا مثل ألمانيا يعتمد 81 في المائة من شركاته على مصانع صينية في الإمداد حسب مسح من قبل (Kloepfel Consulting)، فما بالك بالدول التي لا تملك قاعدة صناعية أو إنتاجية؟ هذا الذي رفع درجة القلق حول الاعتمادية على العولمة والنقاش حول التحول العكسي عبر تقليل الاعتماد على العولمة وزيادة وتدعيم سلاسل الإمداد الوطنية أو الإقليمية، وهذه إن تمت ستكون ضربة قوية للصين بحكم سيطرتها على الإمداد العالمي، لكن هل ستقف الصين دون حراك؟ أو دفاع عن صناعاتها؟ أشك في ذلك، أعتقد أنها ستحاول زيادة الموثوقية في مصانعها والخدمات اللوجستية والاعتماد عليها.

- **التركيز على المرونة أكثر من الكفاءة:** في مثل ظروف كورونا أثبتت التجربة أن الشركات التي تملك نموذج عمل يتصف بالمرونة أفضل حالا من الشركات الأخرى، حيث إن الفاعلية لا أهمية لها في مثل هذه الظروف، لهذا التوقع أن يتم البحث عن تعديل نموذج عمل الشركات كي يكون أكثر مرونة للتغيير في مواجهة أي ظروف استثنائية.

- **تغير القناعات حول القطاعات:** كثير كان يعتقد أنه توجد قطاعات لا يمكن أن تتأثر بالأزمات لكن مع هذه الأزمة أثبتت أنه لا يوجد من هو آمن تماما من أي أزمة سواء كورونا أو غيرها، ولعل أبرز هذه القطاعات هو قطاع الحج والعمرة، فمن كان يعتقد أن من الممكن أن يتوقف تماما؟ رغم ذلك توقف؛ لأن صحة الإنسان أهم ويجب العمل والحفاظ عليها، ولهذا كانت الحكمة لدى الدولة في وقف أنشطة العمرة مؤقتا.

- **زيادة المدخرات:** إن أحد المخرجات لهذه الأزمة إدراك كثير من الأفراد أهمية زيادة مدخراتهم وتقليل ربما الاستهلاك، فعند انقطاع الأعمال وتأثر الإيرادات الأغلب تأثر تاجرا أو موظفا، وبالتالي وجود مدخرات تساعد الشخص في وقت الأزمات أصبحت مهمة جدا، ولهذا سيزيد اهتمام الناس بها ويزيد الطلب عليها، وهي بالتالي فرصة لإحداث منتجات ادخارية للجميع من قبل الجهات المعنية.

- **أهمية العلم:** يمكننا إنقاذ حياة الملايين عن طريق تمويل وإتاحة وفهم أفضل العلوم المتاحة، وقد كان علم تغير المناخ واضحا على مدار عقود ولكننا فشلنا في توصيل حجم الخطر للعامة، ما أدى للبطء في اتخاذ الإجراءات الضرورية وإنكار الحقائق (شارحة، 2020).

- **التطوير والاهتمام بتقنيات التعليم والعمل عن بعد:** ظهر جليا عدم الاستعداد المناسب لدى كثير من دول العالم لتطبيق التعليم عن بعد وضعف البنية التحتية لها رغم أن مؤشرات أهميتها تزايدت خلال آخر عشرة أعوام وكان من الواضح أنها هي المستقبل إلا أن الاستثمار فيها لدى الدول العربية بالذات كان ضعيفا حيث الاتجاه إلى التعليم التقليدي هو المسيطر وعدم التبني الجيد لتقنيات التعليم عن بعد، ولهذا فالآن فرصة لكثير من المستثمرين والمطورين ليعملوا على تطوير برامج متطورة في هذا المجال، فقد أدرك الجميع الحاجة إليها، كذلك في تقنيات العمل عن بعد تحتاج إلى كثير من التطوير رغم أنها أفضل حالا من التعليم عن بعد.

- **كيفية تعاملنا مع الطبيعة يؤثر على حياتنا:** إن القضاء على التنوع البيولوجي الطبيعي يخلق الظروف المواتية لظهور فيروسات قاتلة مثل كوفيد-19 وينشره بين البشر، وإذا ما واصلنا تدمير أراضينا فإننا نستنزف مواردنا ونضر أنظمتنا الزراعية.

- **كلما أسرعنا في اتخاذ الخطوات الضرورية، كلما قلت معاناتنا:** التصرف السريع والدرامي يمكنه أن يوقف النسق التصاعدي لتفشي فيروس كورونا ويخفف الضغوط عن موارد الرعاية الصحية ويقلل معدلات الوفاة، وعلى نفس المنوال يمكن أن يقلل التحرك السريع بشأن تغير المناخ من أزمات نقص المياه والغذاء وارتفاع مستويات مياه البحار ويحمي الأفراد والمنتجات (شارحة، 2020).

- **لدينا القدرة على إجراء تغيرات درامية بسرعة كبيرة:** عند الضرورة يمكننا أن نوقف نمط حياتنا المعتاد وأن نساعد أنفسنا وغيرنا، ونرى الآن حول العالم كيف يغير العاملون في مجال الصحة من نمط حياتهم لحماية المرضى في مجتمعاتهم، ويمكن لكل فرد أن يحدث اختلافا ويلعب دورا هاما في إيجاد الحل.

- **جميعنا معرض للكارثة، وإن كان بنسب مختلفة:** من يعانون من صعوبات اجتماعية أو اقتصادية أو مشاكل صحية يعانون أكثر من غيرهم، والمجتمعات التي تعاني من الظلم والطبقية وتفاوت توزيع الثروة تكون أكثر عرضة للتفكك أثناء الأزمات، كما أننا لابد أن نعترف بأن الصناعات والأفراد المستفيدين من الوضع الراهن سيحاولون مقاومة التحول الاجتماعي الذي فرضته كارثة فيروس كورونا.

- **التمسك بالحفاظ على نظام اجتماعي:** عادل ومسالم والحفاظ على استدامة النظام البيئي هو السبيل الوحيد لضمان مستقبل أفضل للبشرية.

- **تعزيز مفهوم الوطنية والانتماء:** في ظل عدم وجود آليات دولية مشتركة لمواجهة هذه الأزمة، أصبح تعويل المواطنين بالدرجة الأولى على إجراءات حكوماتهم، الأمر الذي عزّز الثقة في تلك الحكومات، خاصةً في ظل تميّز الإجراءات التي اتخذتها الدول على كافة الصُّعد، ومنها الطبي على نحو خاص، فضلا عن تعزيز مفهوم الوطنية والانتماء، وهو ما عكسته المبادرات التطوعية في عدد من دول، بالإضافة إلى إنهاء حالة الاستقطاب داخل بعض الدول.

- **مصير العالم واحد:** أكدت أزمة كورونا – بما لا يدع مجالا لأدنى شك – أن هناك حالة من الاعتماد المتبادل بين دول العالم، ومن ثم فإن مصير العالم يظل واحدا مهما تباينت المصالح والقيم، بما يعني حتمية تفعيل أطر العمل المشترك التي يعول عليها في مثل هذه الأزمات، وفي ظل عدم قدرة المجتمع الدولي على مواجهة هذه الأزمة بشكلٍ جماعي فإن ذلك يمنح الفرصة مجددا لتنظيمات الأمن الإقليمي للاضطلاع بدورها في مثل هذه الأزمات والكوارث (كشك، 2020).

- **تعزيز مفهوم الإعلام الطبي:** اعتادت دول العالم على الحديث عن الإعلام والأزمات، خاصة الإعلام الأمني، إلا أن هذه الأزمة قد سلطت الضوء على الإعلام الطبي، وهو مجال جديد يتعيّن الاهتمام به خلال السنوات المقبلة (كشك، 2020).

- **انهزام قيم الفردانية و انبعاث قيم التضامن الاجتماعي والإنساني:** لقد قامت فلسفة النهضة على إعادة الاعتبار للإنسان في بعده الفردي، وعلى تمجيد العقلانية المجردة التي ترى الإنسانَ الفردَ مقياسا لكل شيء، أما الجماعة والدولة فليستا إلا فضاء لممارسة الفرد لحريته المطلقة ما لم تمس بالآخرين، غير أن أزمة كورونا أحيت -حتى في المجتمعات المتخمة بفردانية الحداثة قيم التضامن والتضحية ونكران الذات لدى بعض الفئات المجتمعية، من قبيل الأطباء والممرضين وغيرهم، وربما يكون ذلك بداية لعودة الشعور بالحاجة إلى الانتماء الاجتماعي والتضامن الإنساني العالمي (يتيم، 2020).

٧- الفرص المتاحة للاستدامة المستقبلية بعد أزمة كورونا في العالم

سوف نعالج في هذه النقطة كيف سيكون عالمنا وكيف سيكون لنا كوكب أنظف بعد أزمة كورونا، والتي يجب أن ننظر إليها كمحفز للتغيير الجديد في حياتنا سعيا إلى العيش المستدام، وفيما يلي سوف نقدم بعض الفرص المتاحة للاستدامة المستقبلية المحتملة في دول العالم بعد أزمة كورونا (المدهون، 2020):

- **الاقتصاد الرقمي:** من بين الأدوات المتاحة حاليا في زمن أزمة كورونا والتي سوف يكون لها صدى في المستقبل نجد الاقتصاد الرقمي الذي يجب النظر إليه باعتباره محركا للابتكار والقدرة التنافسية التي يمكن تعزيزها من خلال التعاون العالمي، فقد استفادت معظم الشركات في زمن الكورونا، إن لم يكن جميعها، بالفعل من العمل عن بعد وأفاد الكثير منها بالنجاح وخفض التكاليف.

- **الاقتصاد المحلي:** يجب أن تكون الأنشطة والخدمات الاقتصادية محلية لتجنب اضطراب السوق العالمي الذي قد يصبح تهديدًا للأمن القومي كما رأينا مرارا وتكرارا منذ انتشار فيروس كورونا.

- **التعليم عبر الإنترنت:** تعتبر هذه الأداة من الأدوات التي زاد استعمالها في ظل هذه الأزمة والتي سوف يفتح المجال أمامها بعد زمن كورونا مستقبليا، لأنها توفر منصات تعليمية يمكن الوصول إليها وبأسعار معقولة للباحثين عن المعرفة وستسهل وتعزز التواصل الدولي للتعاون الأكاديمي، هذا إضافة أنها لن توفر المال فحسب، بل ستقلل أيضًا من التأثير السلبي على كوكبنا والمحافظة على مواردنا، ولهذا فيجب أن تتماشى سياسات التعليم مع منصات الديناميكيات الناشئة عبر الإنترنت لتسهيل العملية برمتها للمتعلمين وتيسيرها في أي مكان.

- **الزراعة المستدامة:** ستكون الزراعة المستدامة والمزارع الحضرية المحلية والمبيدات الحيوية مصفوفة واعدة للحد من فضلات الطعام وكذلك تحقيق الأمن الغذائي المحلي، مع توفير المياه وتقليل استخدام المبيدات الكيميائية.

- **النظافة البيئية:** يجب أن يكون الوعي بالنظافة البيئية والشخصية معرفة أساسية يتم تعليمها بدءًا من رياض الأطفال، فلا ينبغي النظر إلى الحفاظ على البيئة على أنه عبء اقتصادي، بل كفرصة لاستدامة الأعمال، والمثال الواضح هو إعادة تدوير النفايات إلى نهج الطاقة (من نفايات إلى الثروة). وعلاوة على ذلك، يعد تقليل التلوث مسؤولية جماعية للحكومات والصناعات والمجتمعات والمنظمات غير الحكومية، لأنه كما نرى الآن نحن جميعًا ندفع الثمن الباهظ لإهمال البيئة.

- **العمل من المنزل:** يمكن ممارسة العمل من المنزل على الأقل لجزء من الأسبوع، كما أثبتت الدراسات الحديثة أنه أكثر إنتاجية من العمل من المكتب، فستقلل هذه الممارسة من الازدحام المروري والحوادث وتقليل الانبعاثات وتوفير الطاقة وتحسين الصحة العقلية البشرية وتقوية الترابط الأسري، ولكنه سيسمح أيضًا للشركات بإنفاق مبالغ أقل على استئجار المكاتب والنفقات الصحية واللوازم المكتبية (المناعي، 2020).

- **من تخطيط المدن إلى بناء المجتمعات المحلية:** واحدة من الحقائق المهمة التي ظهرت في الأزمة الحالية أن التخطيط لا يتعلق فقط بمادية المدينة ومكوناتها، ولكن حول مشاركة شعبها في إنتاج المدينة وتحديد ملامحها وأولوياتها. يقينا سيتطلب المستقبل نزول

المعماريين والمصممين العمرانيين والمخططين من أبراجهم العاجية التي تحصنوا فيها لعقود وان يتعاملوا مع تحديات كيفية بناء المجتمع مع المجتمع وليس في عزلة عنه أو رفض لمساهمته. كيف يمكن إشراك المجتمعات وتلبية احتياجاتها الحقيقية في صياغة المكان والفضاء والمدينة؟ يجب أن يكون هو السؤال الأهم للمهتمين بالبيئة المبنية في مرحلة ما بعد كورونا. يجب الإدراك الكامل بأهمية المسؤولية المجتمعية للمعماري والمصمم العمراني والمخطط وضرورة أن فلسفتهم التصميمية تعتمد على إشراك حقيقي للمجتمع والتواضع أمامه ليساهم أفراده بلا تحفظ في عملية تصميم وتخطيط فضاءاته ومبانيه ومساكنه. لقد أوضحت تداعيات الوباء أن كل مدن العالم ترتكب جرائم في حق الفقراء ومحدودي الدخل والعاملين بالأجرة اليومية أو الأسبوعية. هؤلاء لا يمثلون بالقطع أولوية أمام مخططي المدن والمطورين بل أحيانا وأمام الحكومات. يبدو أن من الواجب الانتقال إلى حقبة تخطيط مجتمع محلي صغير متماسك وليس التنافس من أجل تحويل مدن العالم إلى مدن متعولمة متضخمة لا مكان فيها إلا لأصحاب قدرات مالية فائقة. إن التوسع الحضري، وبخاصة في المدن الكبيرة له عيوبه الجمة كازدحام شبكات النقل وزيادة التلوث وتراكم النفايات وثقافة الاستهلاك. كما أن الفوارق الاجتماعية والمكانية تجعل الوصول إلى الخدمات الحضرية أمرا بالغ الصعوبة وحكرا على القلة من الناس المحظوظين (عبد الرؤوف، 2020).

- **السياحة المستدامة:** الآن، تحرم أزمة وباء كورونا الناس من القدرة على السفر والترحال، ليصبح هذا الأمر أشبه بضرب من الترف والرفاهية كما لم يبد من قبل، ولهذا فربما تعطي هذه الأزمة الفرصة، لكي نرسخ في أذهاننا طريقة تفكير جديدة حيال مسألة السفر تفيد بأنه ميزة وليس حقا مكتسبا من خلال الحرص على احترام البيئة وتقليل إجمالي الانبعاثات الكربونية التي يتسبب فيها كل إنسان عند زيارته لأي من بقاع العالم، ومن بين وسائل تحقيق هذا الهدف هو اختيار مكان إقامة ذي طابع مستدام من الوجهة البيئية والانخراط في أنشطة تتسم بالصفة نفسها كذلك، بجانب اختيار وسائل مواصلات صديقة للبيئة من خلال التنقلات، مع القيام برحلات مع شركات سياحة محلية تتوخى الاستدامة والحفاظ على البيئة في أنشطتها، باعتبار أنها ستكون أكثر دراية بالمشهد السياحي في منطقتها، وعليه فإنه فليس بوسعنا تخيل عالم دون سفر، لكننا يجب أن ندرك في الوقت نفسه، أنه ما لم نغير الطريقة التي نسافر بها، فلن يتبقى لنا في المستقبل، كوكب يمكننا استكشافه من الأصل (بيرغ، 2020).

- **تغير في بيئات الأعمال:** بعدما حدث واضطرار الشركات والمصانع إلى إيقاف الحضور الواقعي للموظفين بسبب الحرص على عدم انتشار الفيروس، سيتم إجراء تغيرات مستقبلية في بيئة العمل في الشركات والمصانع لتكون مهيأة لأي ظروف مشابهة وحيث لا تنقطع أعمال الشركات والمصانع وتحقق في الوقت نفسه السلامة الضرورية لعدم انتقال الفيروس كأن تتوافر فيها عزل نسبي أو تباعد بين الموظفين وغيرها وكل هذا من أجل ضمان حق الأجيال اللاحقة (الريدي، العالم بعد كورونا، 2020).

- **استشراف بدايات جديدة وتحولات حتمية للمدينة المستدامة ما بعد الكورونا:** في مرحلة ما بعد الأزمة ستكون شواغلنا وهمومنا أكثر بساطة وأساسية في تساؤلاتها، أي أين يمكنني أن أعيش بتكلفة معقولة وكيف يمكنني الحصول على فرصة العمل والخدمات بأمان؟ من جهة أخرى لعبت المنصات الرقمية دورا بارزا كأداة تواصل كاسحة في فترة الوباء ويبدو أن هذا الدور سيستمر لأنه يحقق الأمان، حيث خلقت الأزمة الحالية دفعة لجميع أنواع المنصات الرقمية من التعلم عن بعد إلى التسوق عبر الإنترنت. وينبغي أن يكون المعماريون والمخططون الحضريون على علم بمثل هذه القوى الجديدة التي تؤثر على سلوك الناس في جميع أنحاء العالم وخاصة الحقبة الجديدة من العمل في المنزل واحتياجاته الفراغية والتصميمية ومعدلاته الإنتاجية ومكاسبه الاقتصادية والبيئية والإنسانية، فحالة العزلة الممتعة التي كانت تعيشها المدن العالمية وتكثيف مشاعر التميز والأمان بها لأنها بعيدة عن مشاكل المدن الفقيرة والمجتمعات البائسة، أصبحت وهما كبيرا، فالوباء لا يعرف الحدود ولا يفرق بين المحلي والعالمي والفقير والثري، فقد ينسحب الأغنياء أكثر وراء حماية الأبواب المحصنة والمجتمعات المسورة، ولكنهم سيدركون أن هذا ليس حلا مستداما، بينما سوف يكون الجميع أكثر خوفا من أي اتصال عام، على الأقل لعدد من السنوات، ولذا فإن العودة المقننة لتفعيل الحياة الاجتماعية والترابط الإنساني اللاطبقي سيكون حتميا في مدينة ما بعد كورونا. في الحقبة الجديدة قد يكون تصميم الخدمات العامة والمجتمعية وخاصة الفضاءات الثقافية المعرفية مثل المكتبات والمتاحف شديد الأهمية، هذه أماكن اجتماعية إنسانية، قل الوجود بها بسبب ما تقدمه شبكة الإنترنت وممكن أن تضعف أكثر إلا إذا أبدع المعماريون في صياغة فراغية جديدة تجذب الناس وتحافظ على سلامتهم وتخلق مساحات تسمح بالتباعد المنطقي والاقتراب المحمود، فلا يمكن ادعاء الانكشاف الكامل عن الصورة شديدة الضبابية لمستقبلنا وحال مدننا في حقبة ما بعد كورونا ولكن اليقين أننا بالفعل بدأنا الخطوات الأولى في تشكيل حقبة جديدة تتطلب طاقة إبداعية فريدة ومواجهة صادقة وإنتاج منطق جديد لمعنى الحياة وقيمة الاقتصاد العادل ومستقبل المجتمعات الإنسانية ودور المعماري والعمراني المقاوم المناضل المحمل بهموم وطنه وكل البشر (عبد الرؤوف، 2020).

VII- الخلاصة: كخلاصة لهذه الورقة يمكننا القول أنه لقد علم القاصي والداني من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب أن فيروس كورونا هو فيروس ووباء مميت لا يرحم الوزير أو الفقير لا يرحم الجاهل أو العالم، ولكن لم يعلم أحد في كل بقاع الأرض أن كورونا له إيجابيات كثيره وخاصة في البلاد الصناعية الكبرى التي كانت سبب أساسي في تلوث البيئة، فمع تعطيل الحركة الكلية للمصانع وحركة السيارات أصبحت البيئة أكثر إشراقا وأكثر نظافة، بالإضافة أيضا إلى أنه فرصة لتحقق الاستدامة من خلال إصلاح

الاقتصاد والبيئة وأسلوب الحياة على المدى الطويل، وأنه يخلق فرصا لدفع ديناميكي في الوضع الراهن وطرح تساؤلات عميقة عن المستقبل وفي كل قطاعات الحياة، مثل كيف سنعيش حقبة ما بعد كورونا؟ ليس فقط تساؤلا وجوديا بل هو بالأحرى مصدر قلق عالمي. وفيما يلي سوف نقدم نتائج وبعض المقترحات لهذه الورقة البحثية.

1.VII- النتائج: من خلال ما سبق طرحة في هذه الورقة البحثية يمكننا قبول صحة الفرضية الرئيسية للبحث والتي مفادها أنه "يوجد تأثير إيجابي وسلبي لأزمة جائحة كورونا على الفرص المتاحة للاستدامة المستقبلية في دول العالم"، وبالإضافة أيضا تم قبول الفرضيات الفرعية المطروحة والتي مفادها على الترتيب أن: "أزمة جائحة كورونا أثرت فعلا على مؤشرات تحقيق أبعاد الاستدامة الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية على مستوى دول العالم"، " لأزمة جائحة كورونا مجموعة من الدروس فتحت أعين دول العالم عليها من أجل تحقيق الاستدامة"، وأنه " هناك عدة فرص متاحة للاستدامة المستقبلية بعد أزمة جائحة كورونا في دول العالم". وما يزيد تأكيدنا على صحتها هو وصولنا إلى مجموعة من النتائج وهي كما يلي:

- رغم توقع الكثيرين من ظهور وباء يهدد ويقتل عددا كبيرا من البشرية، إلا أن الحدث وقع بشكل مفاجئ ومن غير استعداد له، أما التأثيرات فحتى هذه اللحظة عنيفة؛ بل الأصعب أن تداعياتها لم تنته حتى الآن وقد تستمر أعواما، وكل هذا سوف يؤثر على متطلبات تحقيق الاستدامة.

- جائحة كورونا (كوفيد-19) -التي اجتاحت العالم واخترقت الحدود والفئات والطبقات- من الوقائع التي ستسجل إلى جانب وقائع أخرى عرفها القرن العشرون من قبيل الحربين العالميتين، وكذا الأزمة الاقتصادية لسنة 1929، وانهيار المعسكر الشرقي، وسقوط جدار برلين، وظهور ما يسمى بالنظام العالمي الجديد الأحادي القطب.

- يعد النظام البيئي الصحي أساسا للنمو الاقتصادي المستدام والرفاهية المجتمعية المستقرة، فكلما أدركنا أسرع كلما استطعنا أن نلتقي معا ونشفى، ولهذا فيجب أن ننظر إلى هذه الأزمة كمحفز للتغيير الجديد في حياتنا سعيا إلى العيش المستدام.

- أظهر فيروس كورونا أن الاستجابة العالمية السريعة للقضايا البيئية أمرا ممكنا لو انتبه الانسان الى أن حماية البيئة من المؤكد أنها ستقيه شر كثير من الشرور والفيروسات والجوائح والكوارث، لو يعلمون.

- كورونا ليس شرا مطلقا، فرغم الفوضى والموت اللذان يخلفهما انتشار فيروس كورونا في 180 دولة حول العالم إلا أن غلق بعض المصانع والشركات وتراجع معدلات حركة السيارات بمختلف دول العالم التي أصابها وباء كورونا وانعزال أكثر من نصف سكان الكرة الأرضية في بيوتهم كان له أكبر الأثر على تحسين فرص الاستدامة المستقبلية وجعلت من كوكب الأرض "المستفيد الأول".

- أثبتت أزمة كورونا أن الاقتصاد يعد مثل ركوب الدراجة كي تبقي متوازنا ولا تسقط يجب أن تستمر في الحركة، حيث إن الطلب والعرض موجودان لكن البيع لا يتم وهذه حالة غير مسبوقة على الاقتصاد، المال بيد المستهلكين ورغبتهم في الشراء موجودة ومنافذ البيع مليئة بالبضائع (مثل المولات) أو لديها القدرة على تقديم الخدمة "مثل المطاعم ومراكز الترفيه والنوادي الرياضية وغيرها" لكنها مغلقة، ولهذا الحل الأكيد هو فقط عودة الأوضاع لما كانت عليه، وهو -كما نعرف- خيار غير متاح الآن لاعتبارات أهم من الاقتصاد وهي الأرواح البشرية.

- بينت أزمة كورونا بأن الآن هو الوقت المثالي لإعادة التفكير في كيفية تخطيطنا للمدن المستدامة وتعمير واستغلال الأحياز المكانية والأراضي المتاحة في المستقبل وقبل فوات الأوان، وذلك من أجل زيادة فرص تحقيق الاستدامة المستقبلية.

- مثلما نشرت أزمة فيروس كورونا المعاناة البشرية في كافة أنحاء العالم، فإنها نشرت كذلك المعاناة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فهو ليس فيروسا معديا على المستوى الطبي فقط، ولكنه معد اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا أيضا.

- كشفت أزمة كورونا عن اختلالات كبيرة في نظم الحوكمة الصحية والاقتصادية، بل والسياسية أيضا في كثير من دول العالم، فلم تنجُ دول صناعية غنية بمواردها المالية ومتقدمة علميا وطبيا من هذا الوباء سريع الانتشار، بسبب عدم استعداد نظمها للتعامل مع مثل هذه الأزمات، بينما أثبتت دول فقيرة لديها بنية تحتية متواضعة، مهارتها في التنسيق واستنفار طاقاتها البشرية لمواجهة خطر انتشار هذا الوباء.

- جائحة كورونا جاءت اليوم لتغير جميع المنظومات وتضيف لها تهديدات أكثر وحشية وضراوة في الفتك بالأرواح البشرية التي أصبحت تمثل تهديدا للتنمية البشرية المستدامة، وتأت هذه الجائحة في حين كانت الدول في بعض من مناطق العالم في حالة تأهب قصوى نتيجة لبعض النزاعات الإقليمية التي شهدتها العشرية الأخيرة وحالة اللاإستقرار الإقليمي والدولي وحالة من الترقب والقلق الدولي من اشتعال شرارة حرب نووية أو حرب عالمية ثالثة في ظل موجات من حالة اللاإستقرار.

2.VII- الاقتراحات: انطلاقا من النتائج السابقة الذكر يمكن طرح بعض المقترحات التي نراها تزيد من فرص تحقيق الاستدامة المستقبلية على المستوى العالمي وهي كما يلي:

- يجب على دول العالم اغتنام فرصة هذه الأزمة لتعزيز التزامها بتنفيذ خطة 2030 وأهداف الاستدامة السبعة عشر من خلال إحراز تقدم في خريطة الطريق العالمية من أجل مستقبل أكثر شمولا واستدامة، ويمكنها من الاستجابة بشكل أفضل للأزمات المستقبلية.

- يجب على كل الدول التعلم من هذه الأزمة وإعادة البناء بشكل أفضل، فلو كان العالم أكثر تقدما في تحقيق أهداف الاستدامة واتفاقية باريس بشأن تغير المناخ، لكان من الممكن أن يواجه هذا التحدي بشكل أفضل – مع وجود أنظمة صحية أقوى، وعدد أقل من الناس الذين يعيشون في فقر مدقع، وأقل عدم المساواة بين الجنسين، وبيئة طبيعية أكثر صحة، والمزيد مجتمعات مرنة.

- يحتاج العالم أكثر من أي وقت مضى إلى التضامن والأمل والإرادة السياسية والتعاون لرؤية هذه الأزمة من خلالها، فيجب على جميع الدول العمل معا لضمان إنقاذ الأرواح أولا وقبل كل شيء، واستعادة سبل العيش، وخروج الاقتصاد العالمي والأشخاص الذين نخدمهم من هذه الأزمة، وهذا هو منطق عقد العمل لتحقيق أهداف الاستدامة.

- يجب على كل الدول بالقيام بكل ما هو ممكن للتلطيف من الآثار السلبية لهذه الأزمة على حياة الملايين من الناس وسبل عيشهم والاقتصاد الحقيقي، وهذا يعني توفير الموارد بشكل مباشر لدعم العمال والأسر، وتوفير التأمين الصحي والتأمين ضد البطالة، وزيادة الحماية الاجتماعية، ودعم المؤسسات لمنع حالات الإفلاس وفقدان الوظائف، وهذا يعني أيضا تصميم استجابات مالية ونقدية للتأكد من أن العبء لا يقع على البلدان الأقل قدرة على تحمله.

- لعل من المهم اليوم مراجعة كيفية العمل في بيئات مثل ما نعيشه اليوم، احتمالية قدوم فيروس متطور عنه واردة بشكل كبير، وقد يكون هذا العام أو الأعوام المقبلة والله أعلم، لكن لا أحد يجادل حول إمكانية انتشار آخر، لهذا يجب إيجاد طريقة للعمل تحت مثل هذه الظروف، حيث تقلل من آثاره القوية سواء عبر العمل عن بعد أو أي أفكار أخرى تهدف إلى تحقيق الاستدامة مهما كانت الظروف.

- يجب أن يجتمع العالم بأسره، يجب على كل دولة أن تتقدم نحو التعاون مع القطاعات العامة والخاصة والمدنية منذ البداية، فتتطلب هذه اللحظة إجراءات سياسية منسقة وحاسمة ومبتكرة من الاقتصادات الرائدة في العالم، وأقصى دعم مالي وتقني لأشد الناس والبلدان فقرا وضعفا، الذين سيكونون الأكثر تضررا.

- الإحالات والمراجع:

1. عمر الحسيني (2020)، **أثر أزمة كورونا على أهداف التنمية المستدامة في العالم ومصر**، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، المرصد المصري، https://marsad.ecsstudies.com/27748/، تاريخ الاطلاع: 19/05/2020.

2. Low SweeFoon and Praveen Balakrishnan Nair (2010), **Revisiting the Concept of Sustainable Competitive Advantage: Perceptions of Managers in Malaysian MNCs**, International Journal of Business and Accountancy, Vol. 1, No. 1, P 70.

3. Jérôme Ballet, Jean-Luc Dubois et François-Régis Mahieu (2004), **A la recherche du développement socialement durable: concepts fondamentaux et principes de base**, Les dimensions humaine et sociale du Développement Durable, Dossier 3, P1.

4. الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة بالتعاون مع مكتبة الإسكندرية (2008)، **"تقرير الحوار حول مستقبل الاستدامة في العالم العربي "**، مكتبة الاسكندرية، الإسكندرية، مصر، ص12.

5. درمان سليمان صادق وآخرون (2017)، **التسويق المستدام "مدخل تسويقي معاصر نحو الاستدامة في القرن الحادي والعشرين"**، الأردن، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص 19.

6. Christian BRODHAG (2004), **Développement durable – responsabilité sociétale des entreprises**, congrès international avec exposition d'innovations le management durable en action, 4 – 6 septembre, Université de Genève, P 3.

7. Ballet J, Dubois J.L et Mathieu F.R (2003), **Le développement socialement durable: un moyen d'intégrer capacités et durabilité**, Septembre 2003. 3ème Conférence sur l'approche des capabilités à l'Université de PAVIE, Italie, P 5.

8. عمر الحسيني (2020)، مرجع سابق، https://marsad.ecsstudies.com/27748/، تاريخ الاطلاع: 19/05/2020.

9. عبد الله بن عبد الرحمان الريدي (2020)، **العالم بعد كورونا**، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، السعودية، https://www.aleqt.com/2020/04/08/article_1800106.html، تاريخ الاطلاع: 2020/05/25.

10. عبد الله بن عبد الرحمان الريدي (2020)، **فيروس كورونا بجعتنا السوداء**، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، السعودية، https://www.aleqt.com/2020/03/25/article_1789201.html، تاريخ الاطلاع: 2020/05/25.

11. عمر الحسيني (2020)، مرجع سابق، https://marsad.ecsstudies.com/27748/، تاريخ الاطلاع: 19/05/2020.

12. سليمان بن أحمد البطحي (2020)، **تأثير فيروس كورونا على أهداف التنمية المستدامة السبعة (17) عشر**، مقال منشور على المدونة الخاصة بمهارات الإدارة والتخطيط الإستراتيجي، http://albuthi.com/blog/2106، تاريخ الاطلاع: 2020/05/20.

13. الشبكة العربية للبيئة والتنمية رائد (2020)، **كورونا ينجح فيما فشل فيه البشر لمواجهة التغيرات المناخية وتوفير مزيد من الحماية للبيئة في العالم**، مصر، http://raednetwork.org/5-/5، تاريخ الاطلاع: 2020/05/29.

14. الموقع الإلكتروني لقناة DW (2020)، **سبعة تغييرات بيئية بسبب فيروس كورونا**، علوم وتكنولوجيا، https://www.dw.com/ar/، تاريخ الاطلاع: 2020/05/29.

15. كلوي بيرغ (2020)، **فيروس كورونا: ما هي التغيرات الإيجابية التي طرأت على كوكب الأرض بسبب الوباء؟**، مقال منشور على موقع بي بي سي للسياحة، 2020/05/01، https://www.bbc.com/arabic/vert-fut-52477299، تاريخ الاطلاع: 2020/05/20.

16. رباب فتحي (2020)، **ليست جميعها سيئة.. أثار إيجابية لفيروس كورونا على البيئة**، مقال منشور على الموقع الالكتروني عناوين، https://anawin.com/3662973-، تاريخ الاطلاع: 2020/05/25.

17. أميرة شحاتة (2020)، **التلوث قل والانبعاثات انخفضت.. 3 تأثيرات إيجابية لفيروس كورونا على البيئة**، مقال منشور على الموقع الإلكتروني لموقع اليوم السابع، 2020/03/26، https://www.youm7.com/story/2020/3/26/، تاريخ الاطلاع: 2020/05/25.

18. أشرف كشك (2020)، **أزمة كورونا: التداعيات والآليات التي انتهجتها الدول لإدارة الأزمة**، تقارير دراسات، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة، أفريل 2020، جريدة أخبار الخليج، http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article، تاريخ الاطلاع: 2020/0526.

19. عبد الله بن عبد الرحمان الريدي (2020)، **العالم بعد كورونا**، مرجع سابق، https://www.aleqt.com/2020/04/08، تاريخ الاطلاع: 2020/05/25.

20. مواد شارحة (2020)، **كورونا ليس شراً مطلقاً.. أخبار إيجابية لأنصار البيئة، لكن القصة أكبر بكثير**، الموقع الالكتروني عربي بوست، https://arabicpost.net/، تاريخ الاطلاع: 2020/05/25.

21. نفس المرجع.

22. أشرف كشك (2020)، **أزمة كورونا: التداعيات والآليات التي انتهجتها الدول لإدارة الأزمة**، مرجع سابق، http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1206828، تاريخ الاطلاع: 2020/05/26.

23. نفس المرجع.

24. محمد يتيم (2020)، **أزمة كورونا و انعكاساتها على منظومة القيم**، مقالات الموقع الالكتروني للجزيرة، فني وثقافي، وجهات نظر، العالم العربي، https://www.aljazeera.net/opinions/2020/4/10/، تاريخ الاطلاع: 2020/04/20.

25. وسام المدهون (2020)، **فيروس كورونا.. التحديات وفرص الاستدامة المستقبلية**، اقتصاد، مجلة أسواق التفاعلية، كوالالمبور، ماليزيا، https://aswaqpress.com/aswaq-press-14-4-2020-01120/، تاريخ الاطلاع: 2020/05/29.

26. جاسم المناعي (2020)، **تداعيات أزمة كورونا "1"**، جريدة الوطن، شركة الوطن للصحافة والنشر، مملكة البحرين، الاثنين 20 أفريل، 2020، https://alwatannews.net/article/875027/Opinion/%D8، تاريخ الاطلاع: 2020/05/27.

27. علي عبد الرؤوف (2020)، **عمارة وعمران ومدينة ما بعد جائحة كورونا: تحولات حتمية**، الموقع الالكتروني جدلية، https://www.jadaliyya.com/Details/40978، تاريخ الاطلاع: 2020/05/27.

28. كلوي بيرغ (2020)، **فيروس كورونا: ما هي التغيرات الإيجابية التي طرأت على كوكب الأرض بسبب الوباء؟**، مرجع سابق، https://www.bbc.com/arabic/vert-fut-52477299، تاريخ الاطلاع: 2020/05/20.

29. عبد الله بن عبد الرحمان الريدي (2020)، **العالم بعد كورونا**، مرجع سابق، https://www.aleqt.com/2020/04/08، تاريخ الاطلاع: 2020/05/25.

30. علي عبد الرؤوف (2020)، **عمارة وعمران ومدينة ما بعد جائحة كورونا: تحولات حتمية**، مرجع سابق، https://www.jadaliyya.com/Details/40978، تاريخ الاطلاع: 2020/05/27.